



جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الالتزامات والمحظورات على المسؤولين الحكومي

وفق قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 112/2011

المسؤول الحكومي

كل شخص يشغل منصبًا حكوميًّا، أو يتولى عملًا بصفة دائمة أو مؤقتة في إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة بمقابل أو بدون مقابل، ويعتبر في حكم المسؤول الحكومي أعضاء مجلس عُمان، وممثلو الحكومة في الشركات، والعاملون بالشركات المملوكة للحكومة بالكامل أو تلك التي تساهم فيها بنسبة تزيد علي (40%) من رأسمالها.

التزامات المسؤول الحكومي

أن يحول دون إساءة استعمال المال العام، وأن يبلغ الجهات المختصة فورًا بما يثبت لديه من مخالفات تتعلق بالمال العام.

تقديم إفصاح سنوي إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، يتضمن جميع التعاملات مع الوحدات الحكومية والمنشآت التي تملك الحكومة أكثر من (40%) من رأسمالها.

تقديم إقرار بذمته المالية إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ويتضمن بيانًا بجميع الأموال المنقولة والعقارية المملوكة له ولأزواجه وأولاده القصر، ومصدر هذه الملكية.

عدم إفشاء الأسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته أو عمله، ويستمر هذا الحظر قائمًا بعد انتهاء العلاقة الوظيفية.

المحظورات على المسؤول الحكومي

- إبرام أي تصرف يؤدي إلى المساس بالمال العام أو تبديده.
- استغلال منصبه أو عمله لتحقيق منفعة له أو لغيره أو استغلال نفوذه ليسهل لغيره الحصول على منفعة، أو معاملة متميزة.
- القيام بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل لأي شركة أو مؤسسة يتصل نشاطها بجهة عمله.
- استعمال الأموال العامة في أغراض شخصية أو في غير الأغراض المخصصة لها.
- الجمع بين منصبه أو عمله، بصفة دائمة أو مؤقتة، وأي عمل آخر في القطاع الخاص يتصل بمنصبه أو عمله، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك.
- أن يكون له أو لأبنائه القصر حصة في أي شركة أو مؤسسة أو عمل يهدف إلى الربح، ويتصل بجهة عمله بطريقة مباشرة.



NATIONAL INTEGRITY

 StateAuditOman

   StateAudit_Oman